## ٢٤ مليار دولار حجم إصدارات صكوك الصناديق السيادية الخليجية

# البحرين تستضيف أعمال مؤتمر الهيئات الشرعية الثاني عشر

كتب: عبدالرحيم فقيري

تستضيف البحرين وعلى مدى يومين ابتداء من يوم غد، أعمال المؤتمر الثاني عشر للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بمشاركة كبيرة من الخبراء العرب العاملين في هذا المجال.

وتناقش أعمال المؤتمر الذي يرعاه مصرف البحرين المركزي، عددا من القضايا ذات الصلة في اليوم الأول منها، الفوارق بين الصكوك المعززة بالأصول الصكوك القائمة على الأصول، الشركة ذات الغرض الخاص ودورها في هيكلة الصكوك، دور المقاصد الشرعية في ترشيد العقود والصكوك والمنتجات والآثار السلبية للعقود الصورية والشكلية.

ويتوقع أن يبلغ حجم إصدارات الصكوك الإسلامية من قبل الصناديق السيادية الخليجية والشركات العاملة في المنطقة هذا العام، نحو ٢٤ مليار دولار، فيما أشارت دراسات وبحوث صادرة عن وكالة التصنيف الائتماني (ستاندرد آند بورز) المتخصصة في نشر البحوث والتحليلات المالية، إلى توقعات بارتفاع نمو الاصدارات خلال الأعوام المقبلة، كما يتوقع أن يصل حجم الطلب العالمي على الصكوك الإسلامية إلى ٤٠٠ مليار دولار حتى عام ٢٠١٧.

وتوقعت مجلة (ميد) الاقتصادية المتخصصة في اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط، إلى ان تتجه بعض البنوك الخليجية والمؤسسات المالية فيها إلى اصدارات جديدة للصكوك خلال العامين الحالي والمقبل لتعويض أشكال التمويل ذات الكلفة العالية التي أصدرتها إبان الأزمة المالية العالمية.

وأشارت إلى ان بعض البنوك في السعودية وقطر من المحتمل أن تلجأ إلى جمع رؤوس الأموال عن طريق إصدار الصكوك الإسلامية لتمويل القروض السريعة النمو.

وتعتبر ماليزيا أكبر سوق للصكوك الإسلامية على مستوى العالم، حيث تستأثر وحدها على حوالي ٦٣٪ من السوق العالمي، تليها منطقة الخليج العربي بنسبة ٣٢٪ من الإصدارات العالمية.

كما يناقش المؤتمر في يومه الثاني قضايا تتصل بضوابط المنفعة المباحة في القروض، مدى ارتباط مخاطر الصكوك بأصولها، موجودات الحسابات الاستثمارية المقيدة ونظام الإفلاس، والأثر الشرعي والقانوني والمحاسبي لعدم تسجيل الملكية العقارية رسميا باسم البنك المؤجر.

وأكد خبراء ومختصون في عالم الصيرفة الإسلامية أن حجم أعماله سيتجاوز عتبة ٤ تريليونات دولار في ٢٠١٥، مقارنة بـ٣ تريليونات دولار حاليا، مشيرين إلى توقعاتم بأن يشهد سوق الصكوك انتعاشا، مع تعافي الاقتصاد العالم خلال السنوات الخمس المقبلة.

وأوصوا بأهمية تشكيل تحالفات استراتيجية بين القائمين على القطاع وتعزيز الحوار بين الأطراف في الصناعة المالية العالمية.

وسجلت الأصول المصرفية والمالية العالمية الإسلامية على مدار السنوات الماضية معدلات نمو سنوية ملفتة تراوحت ما بين ١٥ و٣٠ في المائة، ليتجاوز حجم تلك الأصول نهاية العام ٢٠١١ حدود الـ١ تريليون دولار أمريكي.

# البحرين تستضيف اجتماع وكلاء وزارات وأجهزة التخطيط والتنمية الخليجي

تبدأ اليوم الأحد أعمال الاجتماع الـ ٢٩ للجنة وكلاء وزارات وأجهزة التخطيط بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي تستضيفه مملكة البحرين في إطار رئاستها للدورة الحالية للمجلس، حيث يترأس الاجتماع وكيل الوزارة المساعد للشئون الاقتصادية بوزارة المالية يوسف عبدالله حمود، بمشاركة وفود الدول الأعضاء والأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بمجلس التعاون عبدالله بن جمعة الشبلي.

ويتضمن جدول أعمال الاجتماع متابعة تنفيذ قرارات الاجتماع الثاني والعشرين للجنة الوزارية للتخطيط والتنمية، ومناقشة وإقرار محضر الاجتماع العاشر للجنة مدراء التخطيط والتنمية، والذي تبنت فيه

○ يوسف عبدالله حمود .

دول مجلس التعاون مقترح مملكة البحرين الخاص ببناء قواعد متكاملة ومتطورة للمعلومات، وإيجاد أكفأ السبل للاستفادة من هذه القواعد في كافة المجالات التنموية، وذلك ضمن الاستراتيجية المطورة للمجلس.

كما سيتم خلال الاجتماع مناقشة وإقرار محضر الاجتماع الثالث عشر للجنة السياسات السكانية، والذي رحبت فيه اللجنة بقرار مملكة البحرين باعتماد الإطار العام للإستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون والعمل به بصفة استرشاديه، ودعت اللجان الوطنية للسكان في دول المجلس لتقديم تقارير دورية سنوية حول ما تم تنفيذه من الاستراتيجية المذكورة للاستفادة من التجارب الوطنية في كل من دول المجلس في هذا المجال.

ويتضمن جدول الأعمال كذلك، مناقشة وإقرار محضر الاجتماع الثامن والعشرين للجنة وكلاء ورؤساء الأجهزة الإحصائية، وإعداد مشروع جدول أعمال الاجتماع الثالث والعشرين للجنة الوزارية للتخطيط والتنمية، الذي سيعقد في مملكة البحرين خلال شهر مايو القادم.

## اتحاد غرف مجلس التعاون يؤكد:

# توجيهات خادم الحرمين الشريفين بالتمديد للعمالة الأجنبية يدعم القطاع الخاص الخليجي

أكد اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي أن توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود بمنح العمالة المخالفة مهلة ثلاثة أشهر لتصحيح أوضاعها يصب في مصلحة كل من القطاع الخاص السعودي بصفة خاصة والخليجي بصفة عامة، حيث يوجد العديد من المستثمرين والشركات الخليجية التي لديها استثمارات كبيرة في السعودية، فضلا عن ان القطاع الخاص السعودي له إسهامات كبيرة في الأنشطة الاقتصادية بدول المجلس سواء التجارية والصناعية والخدمية.

وأشاد نائب رئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي المهندس عبدالله المبطي بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين بمنح هذه المهلة، مؤكدا أن ذلك من شأنه أن يتيح الفرصة لهذه العمالة أن تعمل بشكل نظامي يخدم منشآت الأعمال السعودية بالدرجة الأولى إضافة إلى أصحاب منشآت الأعمال الخليجيين المستثمرين بالمملكة.

ودعا المبطي القطاع الخاص إلى الاستفادة من فرصة التصحيح التدريجي لأوضاع عمالتها التي أتاحتها تلك التوجيهات الرشيدة، وأن تتعاون العمالة المخالفة لنظام العمل مع وزارة الداخلية والعمل لتصحيح الأوضاع خلال المهلة المحددة.

○ عبدالرحيم نقي

وقال ان «القرار من شأنه ان يضع القطاع الخاص في السعودية والذي يعتبر داعما أساسيا للقطاع الخاص الخليجي في المحك الحقيقي من اجل خلق نوع من الاستقرار الاقتصادي للشركات والمؤسسات الوطنية، والسير في الطريق الصحيح من اجل توطين العمالة الوطنية».

من جهته، أوضح أمين عام الاتحاد عبدالرحيم نقي ان الأمانة العامة للاتحاد ستدفع بجهودها لدعم القطاع الخاص وبقية الشركات والمستثمرين الخليجين في السعودية من اجل المساهمة بالتوعية بأهمية توفيق أوضاع العمالة الأجنبية ليس فقط في السعودية وإنما في بقية دول المجلس، كما أنها ستعمل على طرح العديد من المبادرات والأفكار التي من شأنها توطين العمالة الخليجية في الخليج للحد من استقدام العمالة الأجنبية لدول المجلس، مشيدا في ذات الوقت بالنجاحات الكبيرة التي حققها المواطن الخليجي سواء في القطاع العام او الخاص. ودعا أمين الاتحاد الجهات ذات العلاقة في دول مجلسي التعاون بضرورة إعادة النظر في سياسة إصدار التأشيرات العمالة الأجنبية المراد استقدامها لمنطقة الخليج، وما مدى احتياج سوق العمل الخليجي لها، لما سيكون له انعكاسات ايجابية على الاقتصاد الخليجي الذي يجب أن يقوم وينمو بسواعد أبنائه الخليجيين، مؤكدا أهمية توفير عمالة أجنبية متخصصة يمكن ان تسهم جنبا إلى جنب مع الكوادر الخليجية في مسيرة الاقتصاد الخليجي.

وقال إن «الوقت قد حان لتقنين أوضاع العمالة الأجنبية وخاصة تلك العمالة السائبة تحت مسميات مختلفة»، مشددا في ذات الوقت على أهمية ان «تمنح شركت القطاع الخاص الخليجي الأولوية لتوطين الكوادر الخليجية والاستفادة من طاقاتها وتنميتها بالتدريب والتأهيل حتى تكون جاهزة لقيادة مسيرة الاقتصاد الخليجي خلال السنوات المقبلة. وأضاف أن الوقت قد حان للاعتماد على الكوادر الخليجية في قيادة شركات القطاع الخاص الخليجي لما له من ايجابيات على اقتصادات دول المجلس».

وكان خادم الحرمين الشريفين قد وجه مؤخراً وزارتي العمل والداخلية بإعطاء فرصة للعاملين المخالفين لنظام العمل والإقامة في المملكة لتصحيح أوضاعهم في مدة أقصاها ثلاثة أشهر.

## ١٢ سفينة سنغافورية تم إصلاحها في أسري عام ٢٠١٢

# أسري تحقق سبقا جديدا في معرض سنغافورة

تمكنت الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري) - الشركة الرائدة في تصليح السفن في منطقة الخليج العربي - من تحقيق تعزيز تواجدها في سوق شرق آسيا من خلال مشاركتها الفعالية في سوق صناعة السفن الهامة في سنغافورة عبر مشاركتها في واحد من أهم المعارض البحرية في آسيا وهو معرض sea Asia's الذي اختتمت فعالياته مؤخراً في سنغافورة. ويعتبر تواجد (أسري) في جنوب شرقي آسيا مصدراً للكثير من الطلبات، حيث عقدت الشركة سلسلة من الاجتماعات عالية المستوى مع ملاك سفن ومشغلين حاليين ومرتقبين. وتشكل سوق سنغافورة أهمية استراتيجية بالنسبة لأسري نظراً لمرور كثير من سفنها في الخليج العربي، وخلال العام ٢٠١٢، قامت أسري بتصليح ١٢ سفينة من سنغافورة ومن ملاك مختلفين، وخلال العام ٢٠١٣، تتطلع الشركة إلى عدد مساو، ومع التفاؤل بالانتعاش الاقتصادي في المنطقة، تتوقع بأن ينتج عن ذلك طلبات متزايدة.

وقد سجلت مشاركة (أسري) في المعارض الدولية معدلاً عالياً ويعد معرض سنغافورة الأول من عدة معارض عالمية ستشارك فيها الشركة خلال العام ٢٠١٣، وسيكون المعرض القادم في أوسلو بالنرويج الذي يعد من المعارض العالمية الشهيرة.

ونما معرض Sea Asia وهو في سنته السادسة ليصبح من المناسبات البحرية الرئيسية في آسيا، وأثبت أنه منصة عرض ناجحة لـ (أسري)، وشارك في هذا المعرض ٣٨٥ شركة بزيادة نسبتها ١٦٪ على المرة السابقة، وحضره ١٤٠٠٠ مندوب عن شركات الملاحة وزائرين ورجال صناعة، واستغرق ثلاثة أيام من ٩ إلى ١١ أبريل.

# مجموعة بنك البحرين للتنمية تشارك في فعاليات سوق باب البحرين

امتداداً لأهداف دعم الأفكار الشبابية المبتكرة، شاركت مجموعة بنك البحرين للتنمية في دعم فعاليات (سوق باب البحرين) من خلال تقديم المحاضرات التوعوية وورشات العمل المتخصصة في ريادة الأعمال والعمل الحر من قبل فريق وحدة استشارات الأعمال بالبنك، وذلك خلال الشهر المنصرم مارس ٢٠١٣ وعلى مدى ثلاثة أسابيع متواصلة.

واستعرضت الورشة الأولى طرق إعداد خطة العمل ودراسة الجدوى وتحليل وضع السوق والإجراءات الحكومية والقانونية وإعداد الميزانية الخاصة بالمشاريع وغيرها من المفاهيم المتعلقة بوضع أفكار المشروع حيّز التنفيذ، كما تطرقت الورشة الثانية إلى سبل معرفة الكفاءات المتميزة في مجال ريادة الأعمال من خلال وضع اختبارات خاصة.

هذا، واستُعرضت الورشة الثالثة أهمية تعزيز وتحفيز الفكر الريادي القائم على الإبداع والابتكار والتطوير.

وفي هذا الصدد أشار نائب المدير العام - الخدمات غير المالية الشيخ هشام بن محمد آل خليفة إننا - كجهة تنموية - «نعمل باستمرار على كل ما من شأنه إتاحة فرص الالتقاء بنخبة من الشباب البحريني - قادة أعمال المستقبل الواعد - كوننا نعد داعماً تنموياً وموّجهاً أساسياً لتحفيز وتشجيع المواهب الخلاقة والإبداعات الفكرية، وذلك من خلال الدعم المتواصل والمشاركات الفاعلة وتعميم مفاهيم العمل الحر التي نتبناها في سبيل إحداث التوعية المنشودة بتوجيه الشباب الجاد والطموح نحو تحقيق رؤاهم المستقبلية، لا ليكون ذلك نفعاً عليهم وحدهم، بل بالتأكيد لتنعكس كل المزايا والفوائد على المجتمع بأكمله عن طريق دعم الاقتصاد الوطني، إحداث قيمة مضافة، وتوفير فرص العمل، وخاصة أننا نؤمن بأولوية الاستثمار في الموارد البشرية التي تعتبر عصب الاقتصاد الوطني والتي تتوافق مع رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠».

تجدر الإشارة إلى أن سوق باب البحرين تم افتتاحه من قبل وزارة الثقافة احتفاء بالمنامة عاصمة السياحة ٢٠١٣، وهو مهرجان مميز بروح الحداثة يقام في الهواء الطلق، حيث يقوم مصممون محليون ومشاركون مبدعون بالتسويق لمنتوجاتهم، كما يتضمن المهرجان سلسلة من ورش العمل والفعاليات، الموسيقى الحية، فعاليات خاصة بالمسرح، وورش عمل للعموم، معرضا فنيا، وبرنامجا خاصا بالأطفال، ونظراً للإقبال الشديد من قبل الكثيرين للحضور والاستمتاع بالفعاليات فقد تم تمديد مدة المهرجان حتى نهاية إبريل من الساعة ٣-٩ مساءً أيام السبت فقط.

# تصفية ممتلكات رجل أعمال سعودي بـ«المزاد» لتسديد ١,٣ مليار ريال

قالت مصادر قضائية في السعودية إن هناك توجها لحصر أملاك رجل الأعمال المتعثر جمعة الجمعة تمهيدا لبيعها في «مزاد علني».

وبحسب صحيفة «الاقتصادية»، فإن الحصر يأتي لسداد مبالغ مستحقة للمساهمين الذين تقدموا بقضايا قانونية تطالب رجل الأعمال بالسداد، حيث تبلغ قيمة مستحقات المساهمين مع أرباحهم التي صادقت عليها محكمة الاستئناف في المنطقة الشرقية نحو ١,٣ مليار ريال.

وتأتي هذه الخطوة في الوقت الذي تنظر فيه المحكمة الإدارية في الدمام اليوم في قضايا لـ ٥٠ مساهما، بعد تأجيلها بهدف إجراء مزيد من الدراسة لملفات المدّعين.

وأشارت المصادر إلى أن الجهاز التنفيذي سيضع يده على العقارات والممتلكات الخاصة للمستثمر جمعة الجمعة، وتلاحق بعض المشاريع التجارية التي فشل الجمعة في تحويلها إلى مشاريع ناجحة، مثل سلسلة مطاعم كويك ميل، إلا أن العقارات ستكون هي الحصة الكبرى في الممتلكات التي سيتم تسييلها خلال الشهر المقبل. وشدّد مشعل الشريف محامي المساهمين على ضرورة توجه المساهمين إلى المحكمة الإدارية، ورفع دعاوى قضائية ضد الجمعة، لأن قاضي التنفيذ لن يحكم لأي شخص إلا بحكم شرعي، وسيحظى من لديهم دعوى قضائية بأموالهم من خلال تصفية ممتلكات الجمعة، مضيفا أن تأخر المساهمين في تقديم الدعوى القضائية سيؤدي إلى عدم الحصول على حقوقهم المالية، كما أكد نجاح المحكمة الإدارية في الدمام في الحكم لأكثر من ١٥٠ مساهما في الشهرين الماضيين.

وقال الشريف «هذا الاتجاه سيحل انتظارا دام ١١ عاما، حيث إن قضية مساهمي جمعة الجمعة ستدخل مرحلة التنفيذ وإعادة رؤوس أموال المساهمين مع الأرباح لـ ٩,٨٨٠ مساهما. مضيفا أن الأحكام الصادرة ضد الجمعة بإعادة رؤوس الأموال إضافة إلى أرباح ٢٨٪ أصبحت نهائية واجبة النفاذ.

وحول أهم الممتلكات التي سيتم التنفيذ عليها داخل السعودية، أشار محامي المساهمين إلى الأرض الواقعة على طريق أبو حدرية التي تبلغ مساحتها نحو مائة وعشرين ألف متر مربع ويقع عليها مصنع خرسانة جاهزة مساحته ٨٠ ألف متر، ومنتجع فاخر مساحته ٤٠ ألف متر، إضافة إلى بعض العقارات الأخرى التي حجزتها الجهات المختصة قبل سنوات، وعدد كبير من السيارات الفارهة التي يستخدمها الجمعة وأبناؤه وبعض المقربين منه، ويصل أقل سعر سيارة منها إلى ٤٠٠ ألف ريال.

إضافة إلى يخت خاص بالمستثمر المتعثر في دبي، وطائرات اشتراها من شركة أرامكو السعودية في صفقة خاسرة. مؤكدا أن أحقية قاضي التنفيذ إيداع المستثمر في السجن حتى تسديد كامل المستحقات في حال لم يستطع الوفاء بكامل حقوق المساهمين.